





## قانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية المتحد.  
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون  
الآتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه .

### الباب الاول

### الفصل الاول براءات الاختراع

#### مادة - ١ -

١ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يمد  
اختراعا كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعي  
سواء كان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة ام  
بترقي او وسائل صناعية مستحدثة ام بتطبيق  
جديد لطرق او وسائل صناعية معروفة .  
ب - لا يعتبر الاختراع جديدا كله او جزء منه  
في الحالتين الآتيتين :

١ - اذا كان خلال الخمسين سنة السابقة  
على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق استعمال  
الاختراع بصفة علنية في ليبيا او كان قد شهر عن  
وصفه او عن رسمه في نشرات اذيعت في ليبيا  
او كان الوصف او الرسم الذي نشر من الوضوح  
بحيث يكون في امكان ذوي الخبرة استغلاله .

٢ - اذا كان خلال الخمسين سنة السابقة  
على تاريخ تقديم طلب البراءة قد سبق اصدار  
براءة في ليبيا عن الاختراع او عن جزء منه لغير  
المخترع او لغير من آلت اليه حقوقه ، او كان قد  
سبق للغير ان طلب براءة عن الاختراع ذاته او  
عن جزء منه في المدة المذكورة .

#### مادة - ٢ -

١ - تمنح براءة الاختراع وفقا لاحكام هذا  
القانون .

ب - ولا يجوز منحها عما ياتي :

١ - الاختراعات التي ينشأ عن استغلالها



اخلاق بالاداب او النظام العام .  
 ٢ - الاختراعات الكيميائية الخاصة بالاغذية  
 والمقاتير الطبية او المركبات الصيدلانية الا اذا  
 كانت هذه المنتجات تصنع بطرق او عمليات  
 كيميائية خاصة وفي هذه الحالة الاخيرة لا تنصرف  
 البراءة الى المنتجات ذاتها بل تنصرف الى طريقة  
 صنعها .

#### مادة - ٢ -

فيما يتعلق بتنفيذ احكام هذا القانون يعتبر  
 مكتب الملامات التجارية المنشأ بمقتضى نص  
 المادة ٢ مقرة - ١ - من قانون الملامات التجارية  
 رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ مکتبا لبراءات الاختراعات  
 والرسوم والنماذج الصناعية وفقا لاحكام هذا  
 القانون واللوائح التي تصدر بمقتضاه على ان  
 يسمى ذلك المكتب - مكتب حماية الملكية  
 الصناعية والتجارية .

#### مادة - ٤ -

الاشخاص الاتي بيانهم لهم حق طلب براءة  
 الاختراع :

- ١ - الليبيون
- ٢ - الاجانب الذين يقيمون في ليبيا او الذين  
 لهم فيها مؤسسات صناعية او تجارية .
- ٣ - الاجانب الذين ينتمون الى بلد تعامل  
 ليبيا معاملة المثل او يقيمون بتلك البلاد او يكون  
 اهم فيها محل حقيقي .
- ٤ - الشركات او الجمعيات او المؤسسات او  
 جماعات ارباب الصناعة او المنتجين او التجار  
 او العمال التي تؤسس في ليبيا او بلاد تعامل  
 ليبيا معاملة المثل متى كانت متمتعة بالشخصية  
 المعنوية .
- ٥ - المصالح العامة .

#### مادة - ٥ -

يكون الحق في البراءة للمخترع او لمن آلت اليه  
 حقوقه واذا كان الاختراع نتيجة عمل مشترك بين  
 عدة اشخاص كان الحق في البراءة لهم جميعا  
 شركة وبالتساوي بينهم ما لم يتفقوا على خلاف  
 ذلك اما اذا كان قد توصل الى الاختراع عدة  
 اشخاص كل منهم مستقل عن الاخر فيكون الحق  
 في البراءة لمن اودع طلبه قبل الاخرين .



### مادة - ٦ -

إذا كشف أحد الأشخاص شخصياً آخر الكشف من اختراع معين وقيل الأخير ذلك فجميع الحقوق المترتبة على هذا الاختراع لتتول لاول وكذلك لمصاحب العمل جميع الحقوق المترتبة على الاختراعات التي يستحدثها العامل او المستخدم اثناء قيامه بالعمل المكلف به .  
 وإذا حدث خلاف بين صاحب العمل والعامل او المستخدم في تحديد الاعمال المكلف العامل او المستخدم بالقيام بها جاز لمصاحب العمل او العامل او المستخدم الالتجاء الى المحكمة المختصة للفصل في ذلك . ويذكر اسم المخترع في البراءة وله اجر على اختراعه في جميع الحالات فإذا لم يتفق على هذا الاجر كان له الحق في تعويض عادل من كشف الكشف عن الاختراع او من صاحب العمل .

### مادة - ٧ -

في غير الاحوال الواردة في المادة السابقة وعندما يكون الاختراع ضمن نشاط المنشأة العامة او الخاصة الملحق بها المخترع يكون لمصاحب العمل الخيار بين استعمال الاختراع او شراء البراءة مقابل تعويض عادل يدفعه للمخترع على ان يتم الاختيار خلال ثلاثة اشهر من تاريخ الاخطار بمنح البراءة .

### مادة - ٨ -

تحول البراءة للكهادون غيره الحق في استعمال الاختراع بجميع الطرق .

### مادة - ٩ -

لا يسري حكم البراءة على من كان يستغل الاختراع صناعياً او قام بالاعمال اللازمة لادخاله بحسن نية قبل تقديم طلب البراءة فيكون له الحق في استعمال الاختراع لحاجيات شخصاته دون ان ينقل هذا الحق مستقلاً عن المنشأة ذاتها .

### مادة - ١٠ -

١ - تبدأ الآثار القانونية المترتبة على منح براءة الاختراع من تاريخ تقديم طلب البراءة وتكون مدة البراءة خمسة عشرة سنة وللمصاحب البراءة الحق في طلب تجديدها مرة واحدة لا تجاوز خمس سنوات بشرط ان يطلب التجديد في السنة الاخيرة وان يثبت ان للاختراع اهمية خاصة وانه لستم يجن منه ثمرة تتناسب مع مجهوده ونفقاته .  
 ب - البراءات التي تمنح وفقاً لاحكام الفقرة (ب) رقم ٢ من المادة الثانية من هذا القانون تسري آثارها لمدة عشر سنوات غير قابلة للتجديد .



### مادة - ١١ -

يجوز لصاحب البراءة ان يطلب وفقاً لاحكام المادتين ١٣ و ١٤ من هذا القانون براءة اضافية في حالة ادخال تعديلات او تحسينات او اضافات على الاختراع موضوع البراءة الاصلية فاذا الغيت البراءة الاصلية فان الاضافية لا تُلغى الا اذا كان الغاء البراءة الاصلية بسبب عدم دفع الرسوم .

### مادة - ١٢ -

تحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون فئات ارسوم الاساسي الواجب دفعه عند تقديم طلب براءة الاختراع الاصلية وطلب تجديدها وطلب براءة الاختراع الاضافية وكذلك تحدد فئات الرسوم السنوية .

## الفصل الثاني

### اجراءات طلب البراءة

### مادة - ١٣ -

يقدم طلب البراءة من المخترع او ممن آلت اليه حقوقه الى نظارة المالية والاقتصاد بالولاية التي يوجد فيها محل اقامته وعلى هذه النظارة احالة الطلب الى مكتب حماية الملكية الصناعية والتجارية بوزارة الاقتصاد الوطني لامداد البراءة وفقاً لاحكام هذا القانون .

ويجب ان يقدم الطلب وفقاً للاوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون . ولا يجوز ان يتضمن طلب البراءة اكثر من اختراع واحد .

### مادة - ١٤ -

يرفق بطلب البراءة وصف تفصيلي للاختراع وطريقة استغلاله ويجب ان يشتمل الوصف بطريقة واضحة على العناصر الجديدة التي يطلب صاحب الثمان حمايتها ويرفق بالطلب رسم الاختراع عند الاعتناء وذلك كله بالكمية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

### مادة - ١٥ -

يجوز لطالب البراءة ان يقوم باستغلال اختراعه من تاريخ تقديم الطلب على مسؤوليته وحده . ولا يتحمل مكتب حماية الملكية الصناعية والتجارية اية مسؤولية من ذلك اذا رفض الطلب لسبب من الاسباب المقررة بهذا القانون .

### مادة - ١٦ -

يفحص المكتب المشار اليه في المادة - ٣ - طلب البراءة ومرفقاته للتحقق مما ياتي :  
 ١ - ان الطلب مقدم وفقاً لاحكام المادة ١٣



من هذا القانون .  
 ٢ - ان الوصف والرسم يصوران الاختراع  
 بكيفية تسمح لارباب الصناعة بتنفيذه وانه قد تم  
 التنفيذ على ذلك بشهادة من خبير فني مختص  
 بالكيفية المبينة باللائحة التنفيذية .  
 ٣ - ان العناصر المتكره التي يطلب صاحب  
 الشأن حمايتها واردة في الطلب بطريقة محددة  
 وراسحة .

#### مادة - ١٧ -

لكتب حماية الملكية الصناعية والتجارية ان  
 تطلب الداليل باجراء التعديلات التي يرى وجوب  
 ادخالها على الطلب وفقا لاحكام المادة السابقة  
 وذلك في ظرف المدة التي تحددها اللائحة التنفيذية  
 لوذا الثانون فاذا لم يقدم الطلب بهذا الاجراء اعتبر  
 مستترا من طلبه .

والطالب ان يتظلم من قرار المكتب بشارع  
 التعديلات امام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢  
 من هذا القانون وذلك بالاوضاع وفي المواعيد  
 التي تحددها اللائحة التنفيذية .

#### مادة - ١٨ -

اذا توافرت في طلب البراءة الشروط المتضمن  
 عليها في المادة ١٢ من هذا القانون قسام المكتب  
 بالاشهار عن الطلب بالطريقة التي تحددها  
 اللائحة التنفيذية .

#### مادة - ١٩ -

يجوز لكل ذي شأن ان يقدم لمكتب حمايصة  
 الملكية الصناعية والتجارية في الميعاد الذي تحدده  
 اللائحة التنفيذية اخطارا كتابيا بمعارضته في  
 احذار البراءة ويجب ان يشتمل هذا الاخطار على  
 اسباب المعارضة .

#### مادة - ٢٠ -

ترسل في المعارضة لجنة تشكل بقرار يصدره  
 مجلس الوزراء بناء على طلب وزير الاقتصاد  
 الوطني وتتكون اللجنة من ثلاثة اعضاء يكون  
 احدهم رئيسي ادارة التشريع والتضاييا بوزارة  
 العدل وللجنة ان تستعين برأي ذوي الخبرة من  
 موظفي الحكومة وغيرهم .

#### مادة - ٢١ -

القرارات الصادرة من اللجنة في التظلم او  
 المعارضة يجوز الطعن فيها امام المحكمة العليا  
 الاتحادية في ميعاد ستين يوما من تاريخ اخطار  
 صاحب الشأن بها وتفصل المحكمة في الطعن على  
 وجه الاستمجال .

#### مادة - ٢٢ -

منع البراءة لساحب الحق فيها يكون بقرار



من وزير الاقتصاد الوطني ويشهر هذا القرار بالتحفية التي تبينها اللائحة التنفيذية .

#### مادة - ٢٣ -

إذا ظهر لكتب حماية الملكية الصناعية والنجارية أن الاختراع خاض بشئون الدفاع أو أن له قيمة عسكرية فعليه أن يطلع وزارة الدفاع فوراً على طلب البراءة والوثائق الملحقة به . ولوزير الدفاع أن يعارض في إشهار طلب البراءة إذا رأى فيه مماساً بشئون الدفاع وله وللوزير نفسه أن يعارض في نشر وإعلان القرار الصادر بمنح البراءة لصاحب الاختراع وذلك في ظرف سبعتين يوماً من تاريخ تقديم الطلب أو مسن تاريخ صدور القرار .

ولوزير الدفاع في ظرف ثلاثة اشهر من تاريخ تقديم طلب البراءة المعارضة في منح البراءة للطلب مقابل شراء الاختراع منه أو الاتفاق معه على استغلاله .

#### مادة - ٢٤ -

يجوز لطلب براءة الاختراع أو لصاحبها أن يقدم في أي وقت طلباً بتعديل مواصفات الاختراع أو رسمه مع بيان ماهية التعديل وأسبابه بشرط ألا يؤدي التعديل إلى المساس بذاتية الاختراع وتتبع في شأن هذا الطلب نفس الإجراءات الخاصة بطلب البراءة .

#### مادة - ٢٥ -

لكل شخص أن يحصل على صور من طلبات البراءة والمستندات الخاصة بها وعلى مستخرجات من سجل براءات الاختراع وله كذلك أن يطلع على الطلبات والمستندات والسجل وذلك بالكيفية المبينة في اللائحة التنفيذية ويشترط ألا يكون الاختراع خاصاً بشئون الدفاع ولا تكون له قيمة عسكرية فعلية .

### الفصل الثالث

#### انتقال ملكية البراءة ورهنها والحجز عليها

#### مادة - ٢٦ -

ينتقل بالبراث الحق في البراءة وجميع الحقوق المترتبة عليها وكذلك تنتقل ملكية الاختراع كلما أو بعضها بعوض ويغير عوض كما يجوز رهنها ولا يكون نقل ملكية البراءة أو رهنها حجة على الغير إلا بعد التأشير به في السجل وإشهاره بالكيفية التي تقررها اللائحة التنفيذية .

#### مادة - ٢٧ -

يجوز للدائنين أن يحجزوا على براءات



الاختراع الخاصة بمدينهم وفقا لما هو مقرر في قانون المراءعات لحجز الاعيان المنقولة او حجز ما للمدينين لدى الغير ويعفى مكتب حماية الملكية الصناعية والتجارية من الاحكام المتعلقة باقرار الحجز لديه بما في ذمته قبل الحجز عليه .  
 ويجب على الدائن ان يعلن الحجز ومحضر مرسى المزداد لمكتب حماية الملكية الصناعية والتجارية للتأشير بهما في السجل ولا يحتج بهما قبل التأشير الا من تاريخ ذلك التأشير .

#### مادة - ٢٨ -

اذا لم يستغل الاختراع في ليبيا او في بلد الاصل خلال ثلاث سنوات من تاريخ منح البراءة اصبحت البراءة ملغاة .

#### مادة - ٢٩ -

اذا راي مكتب حماية الملكية الصناعية والتجارية رغم ثوات الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة ان عدم استغلال الاختراع يرجع الى اسباب خارجة عن ارادة صاحب البراءة جاز له ان يمنح مهلة لا تجاوز سنتين لاستغلال الاختراع على الوجه الاكمل .

#### مادة - ٣٠ -

يجوز بقرار من وزير الاقتصاد الوطني منح الجهات الحكومية رخصة اجبارية باستغلال الاختراع لاسباب تتعلق بالمنفعة العامة او بالدفاع الوطني .  
 وفي هذه الاحوال يكون لصاحب البراءة الحق في تعويض عادل ويكون تقدير التعويض بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة - ٢٠ - ويكون التظلم من قراراتها امام المحكمة العليا الاتحادية وفي ظرف ستين يوما من تاريخ اعلان قرار اللجنة للمتظلم .

### الفصل الرابع

#### انتهاء براءة الاختراع وبطلانها

#### مادة - ٣١ -

تنقضي الحقوق المترتبة على براءة الاختراع في الاحوال الآتية :  
 ا - انقضاء مدة الحماية التي تخولها براءة الاختراع وفقا لنص المادة العاشرة من هذا القانون .  
 ب - تنازل صاحب براءة الاختراع عنها .  
 ج - صدور حكم حائز لقوة الشيء المقضى به ببطلان البراءة .  
 د - عدم دفع الرسوم المستحقة في مدة ستة شهور من تاريخ استحقاقها .  
 ويعلن عن البراءة المنتهية في الاحوال السابقة





بالكيفية التي تبينها اللائحة التنفيذية .

#### مادة - ٢٢ -

لكتب حماية الملكية الصناعية والتجارية ولكل ذي شأن ان يطلب الى المحكمة العليا الاتحادية الحكم بإبطال البراءة التي تكون قد منحت مخالفة لاحكام المادة - ١ مقتررة ب والمادة ٢ مقتررة ب رقم (١) من هذا القانون ويقوم المكتب بالغاء هذه البراءات متى تقدم له حكم بذلك حائز لقوة الشيء المقضي به .

ويجوز للمحكمة ان تحكم بناء على طلب مكتب حماية الملكية الصناعية والتجارية او بناء على طلب ذي الشأن باضافة اي بيان للسجل قسدا اغفل تدوينه به خطأ او بتعديل بيان وارد فيه غير مطابق للحقيقة او بحذف اي بيان دون فيه وكل ذلك بسبب بيانات ثبت بطلانها فيما بعد .

#### الباب الثاني

#### الرسوم والنماذج الصناعية

#### مادة - ٢٣ -

فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسما او نموذجا صناعيا كل ترتيب للخطوط وكل شكل جسم بالوان او يغير الوان لاستخدامه في الانتاج الصناعي بوسيلة اليه او يدوية او كيمياوية .

#### مادة - ٢٤ -

ينشأ بوزارة الاقتصاد الوطني بالمكتب المشار اليه في المادة الثالثة سجل يسمى باسم - سجل الرسوم والنماذج الصناعية - لتسجيل الرسوم والنماذج الصناعية وجميع البيانات المتعلقة بها وفقا لاحكام هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا له .

#### مادة - ٢٥ -

يقدم طلب تسجيل الرسم او النموذج الى نظارة المالية بالأوضاع والشروط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون وتقوم هذه النظارة باحالة الطلب الى المكتب المذكور بالمادة السابقة لاجراء التسجيل . ويجوز ان يشتمل الطلب عددا من الرسوم او نماذج لا يتجاوز الخمسين بشرط ان تكون في مجموعها وحدة متجانسة .

#### مادة - ٢٦ -

لا يجوز رفض طلب التسجيل الا لعدم استيفائه الاوضاع والشروط المشار اليها في المادة السابقة ويجوز لطالب التسجيل ان يتظلم من قرار المكتب امام اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢٠ كما يجوز له الطعن في قرار هذه اللجنة امام المحكمة العليا



الاتحادية وذلك في ظرف ستمين يوما من تاريخ  
اعلانه بقرار المكتب او اللجنة .

#### مادة - ٢٧ -

يعمى الطالب بمجرد التسجيل شهادة تشتمل  
على البيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا  
القانون وتبدأ اثار التسجيل من تاريخ تقديم الطلب  
اذا كان مستوفيا للاشتراطات القانونية . ويعلن  
التسجيل وفقا للاوضاع التي تقرها اللائحة  
التنفيذية .

#### مادة - ٢٨ -

لكل شخص ان يطلب مستخرجات او مسورا  
من السجل .

#### مادة - ٢٩ -

لا يكون نقل ملكية الرسم او النموذج حجة  
على الفهر الا بعد التاشير به في السجل ونشره  
بالكيفية التي تقرها اللائحة التنفيذية .

#### مادة - ٤٠ -

مدة الحماية القانونية المترتبة على تسجيل  
الرسم او النموذج خمس سنوات تبدأ من تاريخ  
طلب التسجيل ويمكن ان تستمر الحماية مدتين  
جدينتين على التوالي اذا قدم مالك الرسم او  
النموذج طلبا بالتجديد في خلال السنة الاخيرة من  
كل مدة وذلك بالكيفية التي تبينها اللائحة  
التنفيذية .

#### مادة - ٤١ -

تبين اللائحة التنفيذية الرسوم الواجب دفعها  
عند تقديم طلب تسجيل الرسم او النموذج او  
طلب التجديد .

#### مادة - ٤٢ -

يقوم المكتب بشطب التسجيل الخامس باسم  
شخص غير المالك الحقيقي للرسم او النموذج  
متى تقدم له حكم نهائي من المحكمة العليا الاتحادية  
يقضى بهذا الشطب .

ويقوم المكتب بهذا الشطب من تلقاء نفسه او  
بناء على طلب ذوي الشأن .

#### مادة - ٤٣ -

شطب التسجيل اد تجديده يجب النشر عنه  
وفقا للاوضاع التي تقرها اللائحة التنفيذية .



## اليك الثالث

### الفصل الاول

#### احكام مشتركة

##### مادة - ٤٤ -

مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد ينص عليها اي قانون اخر يعاقب بالحبس وبالغرامة التي تتراوح بين عشرة جنيهاً وعشرين جنيهاً -  
١ - كل من قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وفقاً لاحكام هذا القانون .  
٢ - كل من قاد موضوع رسم او نموذج صناعي تم تسجيله وفقاً لاحكام هذا القانون .  
٣ - كل من باع او عرض للبيع او للتسداول او استورد من الخارج او حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة او مواد عليها رسم نموذج صناعي يقد مع علمه بذلك متى كان الاختراع او الرسم او النموذج مسجلاً في ليبيا .  
٤ - كل من وضع بغير حق على المنتجات او الاعلانات او العلامات التجارية او ادوات التمييز او غير ذلك بيانات تؤدي الى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع او بتسجيله رسمياً او نموذجياً صناعياً .

##### مادة - ٤٥ -

يجوز لصاحب براءة الاختراع او الرسم او النموذج اثناء نظر الدعوى الادارية او الجنائية ان يستصدر من رئيس المحكمة العليا الاتحادية او المحكمة الجنائية امراً باتخاذ الاجراءات التحفظية وخاصة بحجز المنتجات او البضائع المقلدة والالات والادوات التي استخدمت او قد تستخدم في ارتكاب الجريمة والبضائع المستوردة من الخارج اذ ورودها .

ويجوز لصاحب براءة الاختراع او الرسم او النموذج ان يستصدر الامر باتخاذ ما تقدم من الاجراءات قبل رفع اي دعوى ادارية او جنائية وانما يجب عليه في هذه الحالة ان يقوم برفع دعواه الادارية او المباشرة او بتقديم شكواه للنيابة في ظرف ثمانية ايام عدا ايام مواعيد المسامة من تاريخ تنفيذ الامر والا بطلت هذه الاجراءات من تلقاء نفسها ويرفع صاحب الشأن طلبه باتخاذ هذه الاجراءات بعريضة مشفوعة بشهادة دالة على تسجيل الاختراع او الرسم او النموذج الصناعي .  
ويجوز عند الاقتضاء ان يشمل الامر الصادر باتخاذ هذه الاجراءات تدب خبير او اكثر لمعاونة المحضر في تنفيذه .

##### مادة - ٤٦ -

يجوز للمحكمة العليا الاتحادية او المحكمة



الجنائية ان تحكم بمصادرة الاشياء المحجوزة او التي تحجز فيما بعد لاستنزال ثمنها من الغرامات او التمويضات او للتصرف فيها بأي طريقة اخرى تراها المحكمة مناسبة .  
 كما ان لها ان تأمر باتلافها عند الاعتناء، ولها ان تأمر بكل ما سبق حتى في حالة الحكم بالبراءة لعدم توافر ركن القصد الجنائي ويجوز للمحكمة ايضا ان تأمر بنشر الحكم في جريدة واحدة او اكثر على نفقة المحكوم عليه .

#### مادة ٤٧ - -

تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٦ ، والجرائم المنصوص عليها في الفصلين الاول والثاني من الباب الثامن من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الليبي جرائم مماثلة في العمود .

### الفصل الثاني احكام ختامية

#### مادة ٤٨ - -

يتصر في اللائحة التنفيذية لهذا القانون على الاحكام التي تكفل الحماية الوقائية للاختراعات او الرسوم او النماذج الصناعية المعروضة في المعارض الاهلية او الدولية التي تقام في ليبيا او في احدى البلاد التي تعامل ليبيا معاملة المتسل ويصدر بتعيين هذه المعارض قرار مسن وزير الاقتصاد الوطني .

#### مادة ٤٩ - -

اذا قدم طلب للحصول على براءة الاختراع في احدى البلاد التي تعامل ليبيا معاملة المتسل يجوز للجوي الشأن او وكلائهم الرسميين او لمن الت اليه حقوقهم ان يقدموا طلبا عن هذا الاختراع وفقا لما تبينه اللائحة التنفيذية وفقا للاوضاع والشروط المنصوص عليها في هذا القانون وذلك خلال سنة من تاريخ تقديم الطلب في البلد الاجنبي .  
 واستثناء من حكم المادة ١ مقترحة ب من هذا القانون لا يؤثر في طلب البراءة نشر وصف الاختراع او استعماله او تقديم طلب اخر عنه خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ويمرر حكم هذه المادة على الرسوم والنماذج الصناعية على ان تكون المدة سنة اشهر من تاريخ تقديم طلب التسجيل في بلد الاصل وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة التاسعة .

#### مادة ٥٠ - -

لا يخل بحقوق مالك البراءة استخدام الاختراع في وسائل النقل البري والبحري والجوي التابعة



لاحدى البلاد التي تعامل ليبيا معاملة المثل وذلك في حالة وجودها في ليبيا بصفة مؤقتة او عارضة .

#### مادة - ٥١ -

تنطبق احكام هذا القانون على الاختراعات والرسوم والنماذج الصناعية التي تتمتع بالحماية القانونية وقت العمل به بشرط تقديم طلب براءة الاختراع او طلب تسجيل الرسم او النموذج في خلال سنتين من ذلك التاريخ وتدخل مدة الحماية السابقة في مدة الحماية التي تخولها احكام هذا القانون .

#### مادة - ٥٢ -

لا يجوز لوخلفي المكتب المشار اليه في المادة الثالثة ان يقدموا بالذات او بالواسطة طلبات للحصول على براءات الاختراع او طلبات تسجيل الرسوم او النماذج الصناعية الا بعد مضي ثلاث سنوات على الاقل من تاريخ تركهم الخدمة بالمكتب المذكور .

#### مادة - ٥٣ -

يصدر وزير الاقتصاد الوطني لائحة تنفيذية ببيان الاحكام المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص هذه اللائحة بوجه خاص على ما يلي :

- ١ - وضع الشروط والواجب المتعلقة بالاجراءات الادارية .
- ٢ - الاوضاع والشروط المتعلقة بالاشهار المنصوص عليه في هذا القانون .
- ٣ - الرسوم الخاصة بتاسيس الصور والشهادات وبمختلف الاعمال والتاسيرات .

#### مادة - ٥٤ -

يجوز لذوي الشأن ان يطلبوا تطبيق احكام الاتفاقيات الدولية الخاصة باللكية الصناعية التي تكون ليبيا منضمة اليها اذا كانت اكثر رعاية لمصالحهم من احكام هذا القانون .

#### مادة - ٥٥ -

على وزير الاقتصاد الوطني تنفيذ هذا القانون ويميل به بعد ستة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### ادريس

صدر بقصر دار السلام العامرة في ٢١ رمضان سنة ١٢٧٨ هـ الموافق ٣٠ مارس سنة ١٩٥٩ م

بامر الملك  
**عبد المجيد كميبار** رئيس مجلس الوزراء  
**رجب بن كاطو** وزير الاقتصاد الوطني